

تحليل تنافسية الصناعة الجزائرية بشقيها التحويلي والاستخراجي ومقارنتها مع بعض الدول العربية (تونس، الإمارات، الأردن) للفترة (2015–2030)

An Analysis of the Competitiveness of the Algerian Industry in Its Transformational and Extractive Components: A Comparative Study with Selected Arab Countries (Tunisia, UAE, and Jordan) for the Period (2015–2023)

عرامة رياض¹، سنوسي أسامة²

¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر.

arama.riad@centre-univ-mila.dz

²المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر.

o.senoussi@centre-univ-mila.dz

الملخص: تناولت هذه الدراسة تقييم وتحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، من خلال مقارنة أدائه مع عدد من الدول العربية وهي: تونس، الأردن، والإمارات، خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023. وذلك من خلال الاعتماد مجموعة من المؤشرات لقياس التنافسية بين الدول. أظهرت النتائج أن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والإمارات مرتفعة مقارنة بتونس والأردن. في حين أن إسهام الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي الوطني للأردن وتونس أفضل من الجزائر والإمارات. كما أن صادرات الصناعة خارج النفط إلى مجموع الصادرات الكلية تُظهر أن تونس والأردن أفضل من الجزائر والإمارات. في حين أظهر مؤشر التركيز (HHI) أن الجزائر تتذيل الترتيب مقارنة بباقي الدول محل المقارنة لعدم قدرتها على تنوع صادراتها من المنتجات المحلية، أما فيما يخص مؤشر RCA لبعض المنتجات محل الدراسة، فإننا نجد أن كل دولة تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في منتجات محددة. الكلمات المفتاحية: التنافسية؛ الصناعة التحويلية؛ الصناعة الاستخراجية؛ مؤشر التركيز؛ مؤشر الميزة النسبية.

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 15 جانفي 2025

القبول: 21 سبتمبر 2025

النشر: 30 سبتمبر 2025

المؤلف المراسل

عرامة رياض

البريد الإلكتروني:

arama.riad@centre-univ-mila.dz

حقوق النشر © 2025، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوصوف، ميله. هذه مقالة

ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص CC

.BY-NC-ND

الاقتباس المقترح

عرامة، ر. سنوسي، أ. (2025). تحليل

تنافسية الصناعة الجزائرية بشقيها

التحويلي والاستخراجي ومقارنتها مع بعض

الدول العربية (تونس، الإمارات، الأردن)

للفترة (2015-2023)، مجلة اقتصاد المال

والأعمال، المجلد 9، العدد 3، ص ص

308-291.

DOI : 10.58205/fber.v9i3.2022

Abstract: This study evaluates and analyzes the competitiveness of Algeria's industrial sector, in both its extractive and manufacturing components, through a comparative analysis with selected Arab countries—Tunisia, Jordan, and the United Arab Emirates—over the period 2015 to 2023. Several indicators were used to assess competitiveness among the countries studied.

The results show that the extractive industries in both Algeria and the UAE contribute significantly to their GDPs, compared to Tunisia and Jordan. Conversely, the manufacturing sector contributes more substantially to the national GDP in Jordan and Tunisia than in Algeria and the UAE. Similarly, non-oil industrial exports represent a higher share of total exports in Tunisia and Jordan. The HHI results indicate that Algeria ranks lowest among the countries compared, reflecting its limited capacity to diversify its export base. Regarding the RCA index, each country demonstrates a revealed comparative advantage in specific products.

Keywords: Competitiveness, Manufacturing Industry, Extractive Industry, Concentration Index, Revealed Comparative Advantage Inde.

م إ م أ

291

1. مقدمة

يعتبر تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية من أبرز العقبات التي تواجه الدول في القرن الحالي، خاصة في ظل محيط اقتصادي مفتوح وضغط التنافس المتزايد على المستوى العالمي. حيث أصبحت الاستراتيجية الأنسب للتصنيع في مواجهة هذه العوامل البيئية تتطلب تصنيعاً يركز على تعزيز عوامل القدرة التنافسية. (عبد العزيز، 2013، صفحة 83)

يعتبر التصنيع من بين أهم الأنشطة التي تحدد قدرة الدولة على المنافسة عالمياً، حيث تسهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الكلي، وخلق فرص العمل، ورفع وتنويع الصادرات، مما يعزز من الاستقلالية الاقتصادية للدول، وفي هذا السياق تسعى الدول العربية أيضاً إلى تحسين مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تعزيز تنافسية قطاعها الصناعي، الذي يساهم في تحسين مستويات إنتاجيتها وزيادة صادراتها. كما تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في هذا المجال، إلا أن العديد منها بدأ يركز على تطوير الصناعات الأساسية وهذا باستغلال الموارد الأولية المتوفرة محلياً، استعمال التكنولوجيا المتقدمة بغرض الدخول إلى أسواق خارجية أخرى.

1.1. إشكالية الدراسة

جاءت دراستنا لتسليط الضوء على واقع الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي في الجزائر، ومعرفة مدى قدرتها التنافسية من خلال مقارنتها ببعض الدول العربية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات التنافسية. ومن هنا تبرز ضرورة طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما هو واقع الصناعة الجزائرية بشقيها الاستخراجي والتحويلي، ومدى تنافسيتها مقارنة ببعض الدول العربية (تونس، الأردن، الإمارات)، وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات قياس التنافسية خلال الفترة الزمنية (2015-2023)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تحتل الصناعة الجزائرية موقعا تنافسيا مقارنة بدول المقارنة، استنادا إلى مؤشر نسبة مساهمة الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما مدى تموقع الصناعة الجزائرية مقارنة بدول المقارنة وفق مؤشر الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات؟
- ما موقع الصناعة الجزائرية مقارنة بدول المقارنة وفق مؤشر التركيز (HHI)؟
- ما موقع الصناعة الجزائرية مقارنة بدول المقارنة وفق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)؟

2.1. فرضيات الدراسة

- وفق مؤشر مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر الصناعة التحويلية في الجزائر الأضعف ضمن دول المقارنة، بينما تسجل تنافسية جيدة في الصناعة الاستخراجية، إلى جانب الإمارات.
- تقيم نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات في الجزائر الأضعف مقارنة بدول المقارنة، في حين

تعتبر الأردن الأقوى في هذا المجال.

- تعاني الجزائر من ضعف التنوع الاقتصادي في صادراتها، كما انها تعتمد بشكل رئيسي في صادراتها على المحروقات، في حين لباقي دول محل المقارنة تنوع في صادراتها.
- تتمتع الجزائر والإمارات بميزة نسبية في الصناعات الاستخراجية، بينما تمتلك تونس والأردن ميزة نسبية في الصناعات التحويلية.

3.1 أهمية الدراسة

دراستنا تستمد أهميتها من كونها تتعلق بقطاع يعد ركيزة في الدول المتقدمة، حيث تعتبر الصناعة أحد أهم القطاعات التي تعتمد عليه الدول في دفع عجلة نموها الاقتصادي، حيث يعتبر الأداء الصناعي من أبرز مؤشرات الدولية لقياس تقدم وتطور الدول اقتصاديا واجتماعيا. كما يبين ما مدى تمكن الدول من تنوع صادراتها بعيدا على المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما تسعى هذه الدراسة الى تقييم الوضع التنافسي الصناعي في الجزائر من خلال فحص الأداء في القطاعين الاستخراجي والتحويلي ومقارنته مع بعض الدول العربية.

4.1 أهداف الدراسة

- التعريف بالصناعة الاستخراجية والتحويلية
- تسليط الضوء على واقع الصناعة الجزائرية بشقيها الاستخراجي والتحويلي
- تحديد مكانة القطاع التصنيعي الجزائري وتحليل تنافسيته مع بعض الدول العربية من خلال مجموعة من مؤشرات قياس التنافسية

5.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي، وعرض واقع هذا القطاع في الجزائر. كما تم تحليل البيانات والمعطيات الاقتصادية المتعلقة بالمتغيرات المختارة خلال فترة الدراسة (2015-2023). بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة أداء الصناعة الجزائرية مع بعض الدول العربية المختارة (تونس، الإمارات، الأردن)، بهدف تقييم موقعها التنافسي.

2. الاطار النظري للصناعة

تعتبر الصناعة من الأنشطة الحيوية والأسرع نمواً على مستوى العالم، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الناتج الإجمالي، وتوليد فرص العمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات وتحقيق القدرة التنافسية.

1.2 تعريف الصناعة

يمكن تعريف الصناعة من خلال مجموعة من التعاريف:

- الصناعة هي نشاط إنتاجي اقتصادي، فهي تلك العملية التحويلية للمواد الخام التي يتم استخراجها من الطبيعة وكذلك المواد الفلاحية حيث يتم تحويلهم الى سلع ومنتجات نصف مصنعة أو مصنعة كما تحمل هذه السلع طبيعة صناعية وقيمة نفعية، وتتم باستخدام أدوات مناسبة، هذه الأدوات قد تكون بدورها سلع

انتجت في هذا النشاط الإنتاجي والتي يعطى لها اسم السلع الإنتاجية او الرأسمالية (محمد، 2024، صفحة 22)

- "الصناعة هي مجموعة المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة. تنشط هذه المؤسسات في إطار قطاع اقتصادي هو القطاع الصناعي والذي يعرف على أنه وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي الشخصي وخدمات ذات طبيعة صناعية تهدف إلى المحافظة على قيمة استعمالية أو إعادة تصنيعها" (صليحة، 2020، صفحة 171)

2.2. أنواع الصناعة

تتنوع الصناعة بين صناعات استخراجية وصناعات تحويلية

1.2.2. صناعة استخراجية : يقوم هذا النوع من الصناعات على استخراج مختلف الخامات والوقود و الثروات الطبيعية من باطن الأرض، و تتطلب توفير مواد خام و استثمارات كبيرة و تكنولوجيا عالية (ركراك، بوشوخي، و صدوقي، 2020، صفحة 223) أو هي الصناعة التي تقوم بتغيير الموارد الطبيعية للأرض سواء نباتية أو معدنية الى منتجات صالحة للاستعمال، كاستخراج المعادن من باطن الأرض و قطع الأشجار من الغابات، و عادة ما تكون هذه المنتجات خامات لصناعات أخرى أي تكون هي بذاتها مدخلات تستعمل لصناعة منتجات أخرى (ساعو، 2017، صفحة 11)

2.2.2 صناعة تحويلية: هي تلك العملية التحويلية للموارد و الخامات المستخرجة من باطن الأرض إلى منتجات قابلة للاستخدام بغرض الحصول على منفعة بشرية كما تعرف أيضا بأنها صناعات يتم تصنيعها مزج المواد الخام مع عناصر أخرى لتصبح منتجات وسيطة أو نهائية، وتعرف أيضا على أنها عبارة عن أنشطة تقوم بمعالجة المواد الأولية المستخلصة من الطبيعة و الموارد الحيوانية والزراعية والنباتية و إدخال إجراء تحويل عليها حيث تأخذ شكل آخر يمكن الاستفادة و من أهم أنواع الصناعة التحويلية نجد الصناعة الغذائية و الصناعة الهيدروكربونية و صناعة الحديد و الصلب و صناعة الأثاث (هشام عبد الكريم ابراهيم، 2021)

3. واقع الصناعة الجزائرية

تعتبر الصناعة من الأنشطة الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الصادرات، ويعتمد الاقتصاد الوطني على مداخيل النفط والغاز بنسبة كبيرة، في حين ان الصناعات التحويلية لا تزال تشهد تباطؤًا كبيرًا في مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

1.3 مميزات الصناعة الجزائرية (عبيدي و العقون، 2021، صفحة 293-294)

تتميز الصناعة الجزائرية بمجموعة من الميزات هي:

- ضعف الإنتاج الصناعي
- الحماية وضعف القدرة على التنافس
- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع
- الاعتماد على التجهيزات والمعدات والتقنيات الخارجية (التكنولوجيا المستوردة)

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

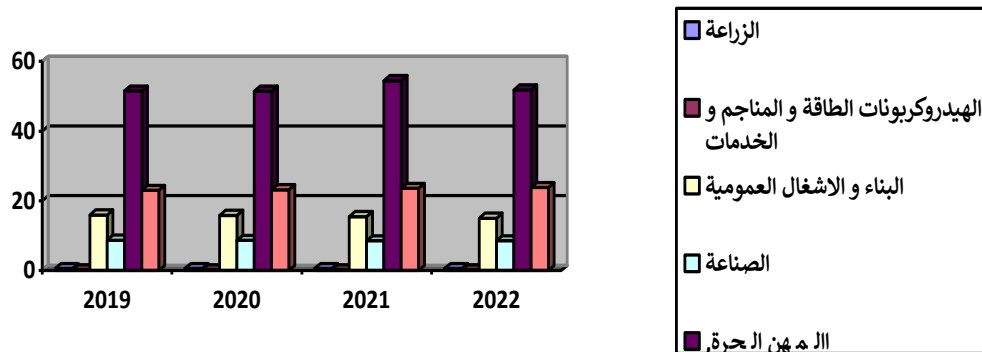
2.3 أداء وكفاءة القطاع الصناعي في الجزائر

تصنف الصناعة الخفيفة على انها الركيزة الأساسية للقطاع الإنتاجي في الجزائر، في حين تفتقر الدولة من نقص كبير في الصناعات الثقيلة، التي تعتبر ضرورية لبناء اقتصاد قوي، وهذا الأمر أدى الى توسيع الفرق بين مستوى الصناعية الجزائرية والدول المتقدمة، كما يتربع حوض النشاط الصناعي العمومي الجزائري على مجموعة من المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعمل وفق ثلاثة فروع تتمثل في الصناعات الغذائية والصناعة الإلكترونية، والبتروكيميائية والميكانيكية والكهربائية، البلاستيك والمطاط، بالإضافة إلى الأثاث. اما حوض النشاط الذي ترجع ملكيته للخواص فيتركز على نوعان من الصناعة تتمثل في الصناعة الغذائية والنسجية (الألبسة الجاهزة)، كما نجد جل المؤسسات التحويلية تقع في الشمال، خصوصا في الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، وقسنطينة (عبيدي والعقون، 2021، صفحة 295)

وفقاً لإحصاءات 2016، بلغ عدد المؤسسات المسجلة على مستوى هيئات السجل التجاري (CNRC) 16202 مؤسسة أي زيادة نسبتها 4.7% مقارنةً بعام 2015، ليصل إجمالي عدد المؤسسات إلى 172857 مؤسسة تمثل منها نسبة 5.9% مؤسسات اجنبية، في المقابل نجد نسبة 29.52% تنشط في مجال التصنيع وإعادة التحويل (بوزارة التجارة وترقية الصادرات، 2020).

1.2.3 تقسيم المؤسسات حسب قطاع النشاط الاقتصادي وحجمها:

الشكل رقم 01. مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (النشرة الإخبارية لإحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2020-2022)، ص 9

من خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ أن قطاع الخدمات والمهنة الحرة استحوذ على نسبة 51.73% من مجموع المشاريع الكلية المستثمرة خلال سنة 2022، بينما شكل قطاع البناء والأشغال العمومية 15.03% وقطاع الحرفيين على 23.83%، في حين حصل قطاع الصناعة على 8.53%. وهذا ما يدل على توجه المستثمرين نحو القطاعات ذات الأرباح المرتفعة. كما أن تركيز الاستثمارات في هذه القطاعات مرتبط بالسياسات الحكومية التي تدعم التصنيع المحلي وتحسن بيئة الاستثمار، وقد تجسد ذلك في القوانين الجديدة مثل قانون الاستثمار رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، وبرامج الدعم والمرافقة التي وضعتها الدولة لتشجيع المستثمر المحلي، كما منحت الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب لتعزيز تنافسيتهم. كما سعت الدولة إلى تطوير الهياكل الأساسية من خلال توسيع شبكات المواصلات وخطوط السكك الحديدية،

م.إ.أ

295

وتخصيص مناطق صناعية، وترقية المؤسسات المصنفة صغيرة او متوسطة، وتحديث المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تطوير الصناعة البتروكيميائية وإنشاء مناطق حرة لتطوير التبادلات التجارية مع دول الساحل، مما يساهم في دفع الصناعة المحلية الى تنافسية قوية.

2.2.3 مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات الى اجمالي الصادرات الصناعية للفترة 2012-2023: تسعى الجزائر الى تعزيز صادراتها خارج المحروقات، وذلك بالاعتماد على مختلف فروع الصناعة التحويلية، والجدول ادناه يوضح تطور صادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من (2012-2023)

الجدول رقم 1. صادرات خارج قطاع المحروقات (2012-2023) الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	المواد الأولية		المواد الغذائية		مواد ½ مصنعة		التجهيزات الفلاحية		التجهيزات الصناعية		السلع الاستهلاكية غير غذائية	
	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة
2012	167	8.15	314	15.33	1519	74.17	0	0.00	30	1.47	18	0.88
2013	108	5.00	402	18.60	1608	74.41	0	0.00	25	1.16	18	0.83
2014	110	3.91	323	11.5	2350	83.63	2	0.07	15	0.53	10	0.36
2015	105	5.10	239	11.62	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53
2016	84	4.72	327	18.36	1299	72.94	0	0.00	53	2.97	18	1.01
2017	73	3.78	349	18.08	1410	73.06	0	0.00	78	4.04	20	1.04
2018	92	3.25	373	13.18	2242	79.22	0	0.00	90	3.18	33	1.17
2019	96	4.64	408	19.72	1445	69.87	0	0.00	83	4.01	36	1.74
2020	71	3.70	437	22.90	1287	67.40	0.3	0.03	77	4.03	37	1.94
2021	182	3.97	575	12.56	3486	76.15	1	0.02	188	4.11	63	1.38
2022	263	4.4	269	4.51	5086	85.09	84	4.41	84	4.41	111	1.85
2023	256	5.06	428	8.47	3977	78.61	45	0.89	45	0.89	65	1.28

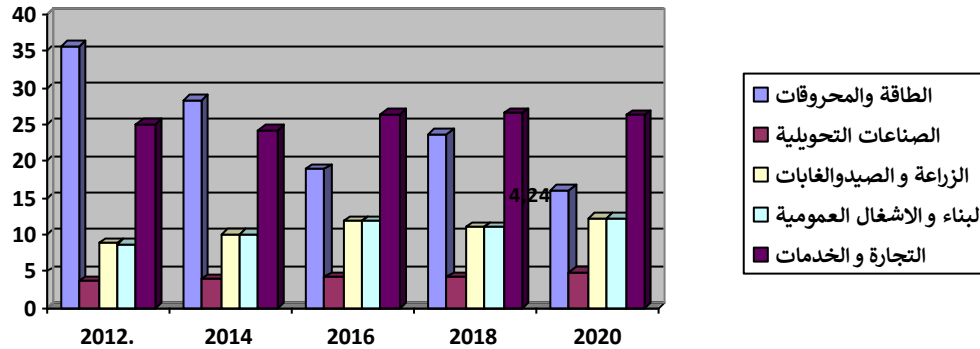
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية والتقارير السنوية لبنك الجزائر-www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm

تظهر البيانات من خلال الجدول أعلاه أن المنتجات نصف المصنعة هي الأعلى من حيث الصادرات بنسبة 75.70% خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023. وتشمل هذه المنتجات الزيوت ومشتقاتها، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر الكبير على المحروقات (الخامات والمشتقات النفطية)، وفي المقابل جاء فرع المواد الغذائية ثانيا من حيث الصادرات، حيث قدرت نسبتهما بـ 14.57%. وتعتبر المنتجات الغذائية من أبرز فروع الصناعات التحويلية التي تعتمد عليها الجزائر في تعزيز صادراتها خارج قطاع الهيدروكربونات، كما تعتبر هذه الصناعات من أوسع الصناعات التحويلية، حيث لا تقتصر على تصنيع المواد الخام فحسب، بل تضم صناعات أخرى ترتبط بها بشكل مباشر. وتشكل مخرجات هذه الصناعات قيمة مضافة وحيوية للاقتصاد الوطني، حيث تساهم في النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي (مهدي، 2017، صفحة 280). وفي المقابل، نلاحظ أن القطاعات الصناعية مثل انتاج التجهيزات الانتاجية والفلاحية، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير غذائية، لم تشهد تطورا ملحوظا، مما يشير إلى ضعف تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع الطاقة.

3.2.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: تشكل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الإجمالي المحلي مؤشرا رئيسيا على التنوع الاقتصادي وإمكاناته لتحقيق النمو المستدام،

ويلعب كل قطاع دورا حاسما في تعزيز قوة الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 02. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020 ص 264، 291

م.إ.أ

297

تظهر بيانات الرسم البياني أعلاه تراجع مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في إجمالي الاقتصاد المحلي من 35.73% في 2012 إلى 23.42% في 2018 ثم إلى 16.08% في 2020. ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وتراجع الأداء المحلي. حيث عرف سعر البترول انخفاضا من 109.5 دولار في 2012 إلى ما دون 60 دولار في 2015 و2016، بينما بلغ أدنى مستوى له في 2020 بسبب تأثيرات وباء كورونا، حيث وصل إلى 42 دولارا للبرميل، مما أثر سلبا في التوازن المالي نظرا لاعتماد الموازنة على سعر مرجعي قدره 60 دولارا للبرميل. من جهة أخرى، شهد قطاع الصناعة التحويلية ارتفاعا طفيفا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 3.60% في 2012 إلى 4.82% في 2020، ولكن تبقى مساهمتها ضئيلة مقارنة بقطاع الطاقة والمحروقات. في حين قدرت نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2012 إلى 2020 بمعدل 28.90%، منها 24.55% مخصصة لقطاع المحروقات، الذي يعد القطاع الاساسي المهيمن في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت مساهمته 48.58% بين 2005 و2010 و38% بين 2011 و2015، مما يجعله القطاع الرائد في توجيه نمو الاقتصاد الوطني.

4. مقارنة تنافسية الصناعة الجزائرية مع بعض الدول العربية

1.4 تنافسية الصناعة الجزائرية مع الدول المقارنة على أساس مؤشر مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

1.1.4 تنافسية الصناعة الجزائرية ودول المقارنة من خلال مؤشر مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم 2. مساهمات الصناعات الاستخراجية في الانتاج المحلي الخام للفترة (2015-2023) للجزائر ودول محل المقارنة
مليون دولار امريكي

البلد	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	ق.م. الصناعات الاستخراجية	31448	27891	33210	39212	33714	20576	36637	58347	38520
	ن.م. الخام	166295	160047	167515	178344	171751	145694	163429	189386	239693
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	18.91	17.42	19.82	21.98	19.62	14.12	22.41	30.80	16.07
	ق.م. الصناعات الاستخراجية	1713	1366	1363.23	1507.91	1390	1041	1256	1635	1796
تونس	ن.م. الخام	43158	41818	39804	39848	41791	42519	46915	48387	48481
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	3.96	3.26	3.42	3.78	3.32	2.44	2.67	3.37	3.70
	ق.م. الصناعات الاستخراجية	78140	68931	79281	107130	94167	60566	101521	238769	125572
	ن.م. الخام	358135	357045	377701	414179	417990	349473	415022	610946	524242
الامارات	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	21.81	19.30	20.99	25.86	22.52	17.33	24.46	39.08	23.95
	ق.م. الصناعات الاستخراجية	1097	917	795	890	965	944	1100	1272	1312
	ن.م. الخام	37964	39240	40754	42279	44564	43641	45179	47519	50885
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	2.88	2.33	7.21	10.14	3.20	3.20	5.89	7.45	2.75
الأردن	ق.م. الصناعات الاستخراجية	1097	917	795	890	965	944	1100	1272	1312
	ن.م. الخام	37964	39240	40754	42279	44564	43641	45179	47519	50885
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	2.88	2.33	7.21	10.14	3.20	3.20	5.89	7.45	2.75
	ق.م. الصناعات الاستخراجية	1097	917	795	890	965	944	1100	1272	1312

م إ م أ

298

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي، ص

334

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، ص 285، 318

- المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية 2019-2022، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييم والتعدين ص 6، 8، 12، 14.

- المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية 2020-2023 المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين ص 14.12.8.6

من خلال الأرقام الواردة في الجدول، نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2015-2023) تراوحت بين 14.12% كأدنى نسبة لها في 2020، وأعلى نسبة لها في 2022 بقيمة 30.80%. وقد قدرت القيمة الإضافية للأنشطة الصناعية الاستخراجية في 2022 نحو 58347 مليون دولار، مسجلة بذلك نموا قدره 37% مقارنة بـ 2021، و64.5% مقارنة بـ 2020، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط عالميا بعد تراجعها نتيجة للأزمة الجيوسياسية، بالإضافة إلى تعافي الطلب العالمي على النفط والغاز بعد جائحة كورونا، كما أكدت التقارير أن صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر ارتفعت إلى 19.3 مليار دولار في 2022 مقابل 7.6 مليار دولار في 2021.

أما في الإمارات، فقد بلغ إجمالي القيمة الإنتاجية المضافة للمنتجات التعدينية 610946 مليون دولار في 2022، محققة نموا قدره 32.06% مقارنة بـ 2021، وبمساهمة تزيد عن 39.08% في الناتج المحلي وهذا يجعل الإمارات رائدة في الأداء الصناعي التنافسي العربي وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية

وفي المقابل، سجلت تونس والأردن نسب متدنية من مساهمة الصناعة الاستخراجية في ناتجها المحلي. ففي تونس، تراوحت النسبة بين 2.44% في 2020 و3.96% في 2015، حيث بلغ إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد من عائدات الصناعة الاستخراجية 48387 مليون دولار في 2022. أما في الأردن، فكانت النسبة الأدنى 2.33% في 2016، والأعلى 10.14% في 2018، وبلغ إجمالي القيمة المحققة للصناعات الاستخراجية 47519 مليون دولار في 2022. يعود ضعف مساهمة الصناعات الاستخراجية في كلا البلدين إلى ندرة الموارد الخام، مما دفعهما إلى الاعتماد أكثر على السياحة والصناعات التحويلية.

2.1.4. تنافسية الصناعة الجزائرية ودول المقارنة من خلال مؤشر مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2023:

الجدول رقم 3. مساهمات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام للفترة (2015-2023) مليون دولار أمريكي

البلد	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	ق.م. الصناعات التحويلية	7158	8884	7339	7627	7541	6943	7026	7027	18636
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	4.30	5.55	4.38	4.27	4.39	4.76	4.29	3.71	7.77
تونس	ق.م. الصناعات التحويلية	6212	6309	5421	5395	5598	5457	6316	6698	6915
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	14.39	15.08	16.61	13.53	13.39	12.83	13.46	13.84	14.26
الإمارات	ق.م. الصناعات التحويلية	36506	37740	35861	36928	37065	35967	43031	55902	55754

نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	10.57	10.57	9.49	8.91	8.86	10.29	10.36	9.15	10.63
ق.م. الصناعات التحويلية	6115	6200	7819	8039	7829	7491	7753	8272	8823
نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	17.93	14.79	19.18	19.01	17.56	17.16	17.16	17.40	17.33

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي، ص 334

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2017، صندوق النقد العربي، ص 318

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2019، صندوق النقد العربي ص 319

- المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية 2019-2022، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين ص 6، 8، 12، 14

من بيانات الجدول، نلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد من الصناعة التحويلية في الإمارات خلال الفترة (2015-2023) بلغ نحو 374.75 مليار دولار هي الأعلى بين دول المقارنة، وهذا ما يعكس التوجه الامارات نحو تنويع اقتصادها بالاعتماد على الصناعات التحويلية جنباً إلى جنب مع الصناعة الاستخراجية والسياحة، هذا ما يعزز تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية. ففي 2019 احتلت دولة الإمارات المركز 42 عالمي اوفق مؤشر التنافسية الصناعية، وذلك بفضل "استراتيجية دبي الصناعية 2030"، التي تهدف إلى جعل دبي منصة عالمية للصناعات التحويلية.

م إ م أ

300

في المقابل، وصلت قيمة إجمالي الصناعات التحويلية في الجزائر والأردن وتونس 78.18 مليار دولار 68.34 مليار دولار، و 54.32 مليار دولار على التوالي، وهي قيم ضعيفة مقارنة بالإمارات، التي نجحت في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً. في حين تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وفي المقابل تواجه الأردن وتونس صعوبات اقتصادية مثل نقص التمويل، ضعف الاستثمار الصناعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج مثل الطاقة والكهرباء.

أما بالنسبة لمؤشر مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدت الدول المعنية مستويات متفاوتة، فسجلت الأردن أدنى نسبة لها سنة 2016 بواقع 14.79%، وأعلى نسبة في 2018 بقيمة 19.01%، فيما بلغت النسبة في 2022 نحو 17.4%، لتحل المرتبة الأولى عربياً وفقاً لتقرير صادر عن المنظمة الأممية للتنمية الصناعية (UNIDO) أما الإمارات، فقد تراوحت نسبها 8.49% و 10.63 بين 2017 و 2023، مما يبرز أن مساهمة الإنتاج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي يبقى ضئيلاً مقارنة بالإنتاج الاستخراجي والسياحة. من جانب آخر، تراوحت نسبة اسهام الصناعة التحويلية في تونس 12.83% سنة 2020 و 16.61% سنة 2017، مما يعكس أهمية هذا القطاع في بناء الاقتصاد التونسي إلى جانب السياحة. بينما سجلت الجزائر نسباً تراوحت بين 3.71% و 7.77%، مما يوضح محدودية اسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي بالرغم من القفزة التي عرفتھا خلال سنة 2023 وهذا راجع الى الإصلاحات الاقتصادية الجارية والتحفيزات الحكومية التي منحتها بغرض تطوير هذا النوع من الصناعات.

2.4 تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة على أساس مؤشرات التجارة الخارجية:

1.2.4 حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات:

الجدول رقم 4. الصادرات القطاع الصناعي خارج المحروقات الى مجموع الصادرات الكلية للفترة (2015-2023) للجزائر ودول محل المقارنة

نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	البلد	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	3.14	3.29	2.67	5.39	8.71	11.66	8.85	8.73		
تونس	76.52	81.67	81.08	78.53	81.67	78.53	80.18	78.10	77.66	
الإمارات	10.29	12.33	11.18	12.78	8.43	9.44	10.75	9.71	8.81	
الأردن	69.61	71.87	72.93	74.81	71.74	75.07	75.67	73.18		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من خلال بيانات صادرات المصنوعات (%) من صادرات السلع) - النشرات الإحصائية للبنك الجزائري، النشرات الفصلية -2015-2024 <https://www.bank-of-algeria.dz/>

من خلال البيانات اعلاه، تبين أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الصادرات الكلية بلغت مستويات عالية في كل من تونس والأردن مقارنة بالجزائر والإمارات. حيث احتلت تونس المرتبة الأولى بصادرات صناعية تراوحت نسبتها بين 76.52% و 81.67%، تليها الأردن بنسبة تتراوح بين 69.61 و 75.67%. وهذا يعكس القدرات التصديرية العالية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات التي تتميز بها الصناعتين التونسية والأردنية مقارنة بالجزائر والإمارات العربية المتحدة. أما الإمارات فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة تراوحت بين 8.43% و 12.78%. في حين سجلت الجزائر مستويات ضعيفة، حيث تراوحت نسب صادراتها بين 2.67% و 11.66% ومع ذلك يجب الإشارة الى أن الجزائر حققت زيادات ملحوظة في صادراتها الصناعية خارج المحروقات ابتداءً من عام 2021 حيث حققت نسبة 11.66، وذلك بفضل تدعيم القطاع الخاص في تنويع الصادرات وتعزيز الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، خاصة في بعض المنتجات الكمالية. ويعود ذلك إلى الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة لتعزيز الإنتاج الوطني وخلق الثروة، كما صرحت وكالة الانباء الجزائرية بان الجزائر عرفت زيادة في صادراتها خارج المحروقات من 1.7 مليار دولار سنة 2019 الى 7 مليار دولار سنة 2022 وهذا ما يبين ان الجزائر في طريقها للخروج من الاقتصاد المبني على صادرات المحروقات.

2.2.4 مؤشر التركيز السلعي للصادرات: ويعرف بمؤشر (HHI) اختصار لـ (Herfindahl- Hirschman Index)، يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات مدى اعتماد دولة في صادراتها على عدد كبير أو محدود من السلع، كما يستخدم كذلك في دراسات التنافس السوقي للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما، يحسب كمجموع مربعات حصة كل منتج أو مجموعة سلعية في إجمالي الصادرات الكلية للدولة، يعطي المؤشر قيمة محصورة بين 0 و 1 وكلما أقرب من 0 فإن صادرات الدولة ذات التركيز الشديد في الصادرات (صادرات متنوعة)، في حين إذا اقتربت القيمة من الـ 1 فإن الدولة تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع. وهذا ما يجعل الدولة تتأثر بمختلف التقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق العالمية، خاصة عندما تكون السلع المصدرة تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها كما هو الحال بالنسبة لأسعار النفط. ويعبر هذا المؤشر بالعلاقة التالية: (لحسن ومراد، 2020، الصفحات 540-541)

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

x_{ij} صادرات الدولة

X_j الصادرات الاجمالية للدولة

N عدد السلع الاجمالية المصدرة

الجدول رقم 5. مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة (2015-2023)

الدولة	2015	2016	2018	2020	2022	2023
الجزائر	0.918	0.908	0.885	0.805	0.799	0.832
تونس	0.100	0.105	0.098	0.098	0.092	0.100
الأردن	0.074	0.068	0.079	0.078	0.090	0.074
الامارات	0.266	0.288	0.151	0.297	0.302	0.437

م إ م أ

302

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع لدول الجزائر، تونس، الأردن، الإمارات

www.trademap.org

من الجدول (5) فإن صادرات السلعية للأردن وتونس والامارات تعرف تطورا كبيرا من حيث تنوع المنتجات المصدرة إلى الأسواق الخارجية و يتضح هذا اوضع من خلال قيم مؤشر التركيز السلعي للصادرات حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.090 سنة 2022 و 0.068 سنة 2016 للأردن ، وبين 0.105 سنة 2016 و 0.092 سنة 2022 لتونس و 0.437 سنة 2023 و 0.151 سنة 2018 للامارات العربية المتحدة و هذا ما يدل على أن الدول الثلاثة تعتمد على عدد كبير من منتجاتها للتصدير، خاصة دولة الإمارات و بالرغم من أنها دولة نفطية حيث كانت تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات إلا انها نجحت في تنوع صادراتها خارج قطاع المحروقات . أما الجزائر فتبقى صادراتها تركز على النفط والغاز الطبيعي وهذا ما توضحه قيم مؤشر هيرشمان التي تراوحت بين 0.799 سنة 2022 و 0.945 سنة 2014 وبالرغم من تحقيق تحسن في قيمة المؤشر للفترة (2020-2023) نتيجة النهج والإصلاحات الاقتصادية التي سطرها الدولة من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات وذلك بوضع سياسة صناعية هادفة، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى الذي تحققه دول المقارنة.

3.2.4 تحليل تنافسية المنتجات الصناعية باستخدام مؤشر الميزة الظاهرة للفترة 2015-2023: تكمن اهمية مؤشر (RCA)، في كونه مؤشر مهم يوفر معلومات مفيدة عن القدرات التصديرية للدول لمنتجات

متنوعة الى مجموعة دول اخرى التي تستورد تلك المنتجات المتنوعة، مما يساهم في تقييم الصادرات المتوقعة لدولة ما باتجاه الدول الاخرى التي تستورد تلك المنتجات، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق العلاقة الرياضية التالية: (صالح، 2021، ص 187)

$$RCA = \frac{\left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)}{\left(\frac{X_{wj}}{X_w}\right)}$$

X_{ij} قيمة الصادرات من السلعة j للدولة i

X_i اجمالي الصادرات للدولة

X_{wj} إجمالي صادرات العالم من المنتج j

X_w اجمالي صادرات العالم

أ. المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ: حسب التصنيف المتعلق بالسلع المنسق من طرف منظمة التجارة العالمية حيث تشمل هذه المنتجات على منتجات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية (16)، السكر والحلويات (17)، منتوجات الحبوب والنشاء والحليب ومشتقاته (19)، منتوجات الخضر والفواكه والمشروبات والصناعات الغذائية الأخرى (18، 20، 21، 22، 23)، والتبغ المصنعة (24)

الجدول رقم 6. مؤشر RCA للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	0.157	0.255	0.225	0.143	0.200	0.348	0.262	0.096	0.113
تونس	0.798	0.778	0.882	0.911	0.831	0.756	0.691	0.827	0.696
الإمارات	0.382	0.388	0.809	0.785	0.806	0.725	0.699	0.696	0.135
الأردن	1.690	1.470	1.493	1.518	1.438	1.542	1.589	1.575	1.655

المصدر: اعدت من قبل الباحثين اعتماد على موقع التجارة الخارجية www.trademap.org

من خلال بيانات الجدول أعلاه المتعلقة بمؤشر الميزة النسبية (RCA)، نلاحظ أن الأردن تمتلك قدرات تصديرية عالية في منتجات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين 1.138 و 1.690 خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2023. ويعود ذلك إلى القدرات التصديرية الكبيرة للأردن في الصناعات الغذائية، حيث شهدت نسبة نمو قدرها 11% في عام 2023، إذ بلغت قيمة صادراتها 947 مليون دينار أردني مقارنة بـ 853 مليون دينار في عام 2022 (ص س، 2024).

في حين تراوحت قيم المؤشر لتونس بين 0.691 و 0.911، وللإمارات بين 0.135 و 0.809، مما يشير إلى قدرة تنافسية متوسطة في الأسواق الخارجية لصناعة المواد الغذائية في الدولتين. أما بالنسبة للجزائر، يظهر مؤشر RCA أن الصناعة الغذائية والمشروبات لا تزال بعيدة كل البعد للدخول إلى الأسواق العالمية، رغم الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدولة للرفع من تنافسية مؤسساتها الصناعية.

ب. المنتجات المعدنية والنفط والغاز الطبيعي: تتكون المنتجات المعدنية من الملح والكلس والإسمنت (25)، المعادن النفيسة (26)، الزيوت المعدنية والوقود المعدني، الغاز ومنتجات الثروات الطبيعية الأخرى (27)

الجدول رقم 7. مؤشر RCA للمنتجات المعدنية والنفط والغاز الطبيعي

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	7.886	9.015	7.718	6.596	7.503	8.304	6.607	4.951	6.017
تونس	0.717	0.641	0.544	0.470	0.540	0.612	0.573	0.5216	0.496
الإمارات	1.74	1.555	1.796	2.044	2.419	4.776	3.818	2.873	4.163
الأردن	0.641	0.625	0.490	0.512	0.612	0.602	0.541	0.553	0.566

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع www.trademap.org

نلاحظ أن الجزائر والإمارات سجلت مستويات قياسية في قيم مؤشر الميزة النسبية حيث نجد أن الإمارات قيمها تراوحت بين 1.555 و 4.776 في حين الجزائر تراوحت قيمها بين 4.951 و 9.015 خلال الفترة الممتدة بين (2015-2023) وهو ما يعكس القدرات التصديرية الكبيرة التي تمتلكها كل من الجزائر والإمارات في المنتجات المعدنية والنفط والغاز الطبيعي، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا والثالثة عربياً بعد كل من قطر والسعودية بإجمالي صادرت يقدر 17.54 مليار متر مكعب سنة 2023. ومن ناحية أخرى ووفق مؤشر RCA نجد أن القدرات الانتاج والتصدير في تونس والأردن من الإنتاج المعدني اقل من المستوى الذي وصلت له الجزائر والإمارات حيث حققت تونس أدنى قيمة لها سنة 2023 بقيمة تقدر 0.496 وأعلى قيمة لها سنة 2015 ب 0.717 في حين الأردن أدنى قيمة كانت سنة 2017 ب 0.490 وأعلى قيمة كانت سنة 2015 ب 0.641 وبهذا يمكن القول إن تونس والأردن تبقى بعيدة جداً عن المستويات التي عرفتها الجزائر والإمارات بالرغم من امتلاك تونس والأردن لقدرات صناعية ممتازة في منتجات الصنف السلعي (25).

ج. الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: تصنف (WTO) هذا النوع من الصناعات وفق هذه الأرقام، الحديد والصلب (73)، السلع المصنوعة من النيكل (74)، منتجات الألمنيوم (75)، الرصاص والمواد المصنوعة منه (76)، المنتجات المصنوعة من الزنك (77)، القصدير (78)، إضافة الى منتجات المعدنية الأخرى المدرجة ضمن الأرقام (81.81.83).

الجدول رقم 8. مؤشر RCA للمنتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	0.003	0.001	0.005	0.026	0.065	0.049	0.329	0.265	0.316
تونس	0.529	0.623	0.605	0.671	0.731	0.746	0.805	0.728	0.750
الإمارات	0.536	0.541	0.603	0.747	0.811	0.652	0.731	0.677	0.770
الأردن	0.641	0.623	0.645	0.628	0.669	0.606	0.842	0.719	0.710

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع www.trademap.org

يتبين من خلال مؤشر الميزة النسبية (RCA) للمنتجات الحديدية والصلب والمواد المعدنية الأخرى أن دول تونس والأردن والإمارات عرفت تطوراً ملحوظاً في صادراتها، حيث ارتفعت قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 إلى 2023. فبالنسبة لتونس، ارتفع المؤشر من 0.529 سنة 2015 إلى 0.805 سنة 2021. وفي الإمارات، ارتفع من 0.536 سنة 2015 إلى 0.811 سنة 2019، بينما شهد الأردن تحسناً من 0.623 سنة 2016 إلى 0.842 سنة 2021. وبالتالي، الدول الثلاثة تتمتع بتنافسية متوسطة في هذا القطاع مقارنة ببعض

دول العالم. فمثلا، سجلت مصر قيماً عالية للمؤشر، حيث بلغت 1.37 سنة 2010 و1.38 سنة 2013، مما يعكس امتلاك مصر لقدرات تصديرية عالية في صناعات الحديد والصلب وصناعات النيكل والألمنيوم، وتفوقها في هذا المجال مقارنةً بالدول العربية محل المقارنة.

أما بالنسبة للجزائر، فقد شهدت صادراتها من منتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية الأخرى مستويات ضعيفة جداً، حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.001 و0.316 خلال الفترة بين 2015 و2023، مما يعكس ضعف تنافسيتها في هذا القطاع. وهذه القيم تتوافق مع الصادرات الإجمالية التي لم تتجاوز 3.6 مليار دولار خلال نفس الفترة.

د. منتجات الصناعات الكيماوية: وتشمل المواد الكيماوية غير عضوية (28)، المواد الكيماوية العضوية (29)، المنتجات الصيدلانية (30)، الأسمدة (31)، والمنتجات الأخرى المصنفة حسب التصنيف السلعي للمنظمة الأممية للتجارة لعام 2002 والتي تدرج في الأرقام (32.33.34.35.36.37.38).

الجدول رقم 9. مؤشر RCA للمنتجات الصناعية الكيماوية

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	0.323	0.323	0.244	0.397	0.418	0.586	0.604	0.608	0.404
تونس	0.665	0.741	0.658	0.580	0.634	0.504	0.681	0.803	0.602
الإمارات	0.103	0.097	0.201	0.270	0.289	0.254	0.255	0.228	0.158
الأردن	2.946	2.802	2.971	3.063	3.044	3.227	3.571	3.716	3.490

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع www.trademap.org

يظهر أن الأردن لديها قدرات تنافسية جيدة في الأسواق الدولية في هذا القطاع، حيث سجلت أعلى مستويات في مؤشر RCA الذي تراوحت قيمته بين 2.802 و3.716. ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في صادرات المنتجات الكيماوية الأردنية، التي ارتفعت من 2.47 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 4.35 مليار دولار في 2023. كما شهدت الصادرات الدوائية الأردنية انتعاشاً كبيراً من حيث الكم والنوعية، حيث تم تصدير نحو 2178 صنفاً دوائياً إلى 78 سوقاً عالمياً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 514.7 مليون دينار أردني (726.39 مليون دولار).

أما تونس فقد سجلت نتائج متوسطة في مؤشر RCA خلال نفس الفترة، حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.504 في سنة 2020 و0.803 في سنة 2022، مما يعكس قدرة تنافسية معقولة في هذا المجال، لكن دون الوصول إلى مستويات عالية. في المقابل، ورغم التحسن الملحوظ الذي سجلته الجزائر والإمارات في قيم المؤشر، إلا أن تنافسيتها تبقى ضعيفة مقارنةً بالأردن. حيث ارتفعت قيمة مؤشر RCA للجزائر من 0.244 في سنة 2018 إلى 0.608 في سنة 2022، بينما سجلت الإمارات ارتفاعاً من 0.097 في سنة 2016 إلى 0.228 في سنة 2022، مما يدل على تحسن تدريجي للجزائر في هذا النوع من الصناعات، لكنها لا تزال بعيدة عن المستوى الذي حققته الأردن في هذا النوع من الصناعات.

هـ. المنسوجات ومصنوعاتها: يشمل هذا الصنف من المنتجات على جميع المنتجات النسيجية والمواد النسيجية المصنعة ووفق (WTO) فإن هذا النوع من الصناعات يضم منتجات الحرير (50)، منتجات الصوف والغزل والألياف المحيكة (51) القطن (52)، الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق (53)، الخيوط المصنوعة باليد (54)، ألياف الأسلاك المصنوعة باليد (55)، وجميع المنتجات

النسيجة الأخرى المدرجة في الأرقام من (56-63)

الجدول رقم 10. مؤشر RCA للمنتجات للمنسوجات ومصنوعاتها

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	0	0	0	0	0	0.001	0	0	0
تونس	3.867	3.934	4.085	4.210	4.038	3.930	3.987	4.099	4.137
الامارات	0.233	0.237	0.323	0.330	0.338	0.250	0.311	0.334	0.067
الأردن	4.026	4.215	4.902	5.418	5.521	4.869	4.968	4.629	4.311

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع www.trademap.org

ظهر قيم مؤشر RCA أن كلاً من دولتي الأردن وتونس تمتلكان مزايا نسبية كبيرة في هذا النوع من الصناعات، حيث حققنا مستويات عالية في قيم RCA تراوحت بين 4.026 و 5.52 بالنسبة للأردن و 3.867 و 4.210 بالنسبة لتونس خلال الفترة (2015-2023). ويعود ذلك إلى تخصصهما في صناعة الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق وصناعة الملابس، والتي تمثل حوالي 87% من الصادرات الكلية للسلع النسيجية بالنسبة لتونس. في حين أن الأردن تتمتع بميزة نسبية في صناعة الألبسة وتوابع الألبسة، حيث تمثل حوالي 92% من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية لسنة 2022، بقيمة تقدر بـ 2.04 مليار دولار. أما بالنسبة للإمارات، فقد تحسنت قيم مؤشر RCA للمنتجات النسيجية، حيث ارتفعت من 0.233 سنة 2015 إلى 0.334 سنة 2022، إلا أن هذه القيم تبقى ضعيفة جداً مقارنة بتونس والأردن. فيما يخص الجزائر، فإن قيم مؤشر RCA ضعيفة جداً إن لم تكن منعدمة، وذلك رغم امتلاك الجزائر لمنشآت صناعية نسيجية والتي تأسست منذ السبعينات، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع هذا النوع من الصناعات من خلال إنشاء مختلف المرافق العمومية التي وضعتها الدولة بغرض الدعم والتكوين والمرافقة للشباب بغية الولوج الى هذا النوع من الصناعات، حيث تم إنشاء حوالي 81 مركزاً للصناعة التقليدية منذ سنة 2010 كما تم توزيع سنة 2017 ما يقارب 893 محلاً مهنيًا و 992 حرفياً (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2018)

5. نتائج الدراسة

من خلال التطورات العالمية المتسارعة، أصبح من الضروري أن تسعى الدول إلى تعزيز قدرتها التنافسية، لا سيما في القطاع الصناعي لما له من دور محوري في دفع النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كحالة تستدعي اهتماماً خاصاً، نظراً لضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي واعتمادها المفرط على قطاع المحروقات. ومن خلال الدراسة التي قمنا بها، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس التحديات البنيوية التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر، مما يبرز الحاجة الملحة لتقييم الوضع الصناعي الوطني بشكل دقيق ومتكامل. ومن خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تلخيص أهم النتائج المتمثلة في:

- تعاني الجزائر من ضعف تنافسي كبير في مختلف فروع الصناعات التحويلية مقارنة بالدول محل المقارنة تونس، الأردن، والإمارات، والتي عرفت قفزة كبيرة ونوعية في هذا المجال
- مؤشر مساهمة الصناعات التحويلية في الإنتاج الإجمالي المحلي يظهر انخفاضاً في الجزائر مقارنة بدول محل المقارنة، وهذا راجع الى ضعف سياسات التنوع وتمهيش الصناعة التحويلية

- تعتمد الجزائر على عدد محدود من المنتجات المصدرة، هذا ما يبينه مؤشر التركيز السلعي حيث اقتربت قيم المؤشر خلال الفترة الممتدة من (2015-2023) من الواحد، مما يدل على اعتمادها على صادرات محدودة. واعتمادها على الصادرات النفطية لتغطية ميزانيتها الاقتصادية.
- تتمتع كل من تونس، الأردن، والإمارات بتنوع أكبر في صادراتها، حيث يظهر مؤشر التركيز في هذه الدول لنفس الفترة اقترابه من الصفر، مما يدل على صادرات متنوعة.
- وفق نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) فإن الجزائر والإمارات تتمتعان بميزة في السلع المعدنية والنفط والغاز الطبيعي، بينما تتميز تونس والأردن بميزة في السلع النسيجية.
- النتائج تؤكد على ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري واعطاء الإنتاج الصناعي التحويلي اهتماما ودعما خاص بغرض دفع المؤسسات الناشطة في هذا المجال لتحقيق أرباح معتبرة وتسهيل لها إمكانية الدخول الى الأسواق الخارجية

6. مقترحات وتوصيات

- تنويع قاعدة الإنتاج الجزائرية من خلال التحول من الصناعة الاستخراجية إلى التحويلية حيث يجب تقليل الاعتماد المفرط عليها مثل (الغاز، النفط) والاتجاه نحو تطوير الصناعات ذات النشاط التحويلي، خاصة التي تعتمد في مدخلاتها على المادة الأولية المحلية.
- تنويع المنتجات التصديرية من خلال تخفيض الاعتماد على تصدير الموارد الأولية وزيادة حصة المنتجات المصنعة في إجمالي الصادرات، مما يساهم في تقليل تأثير تغيرات أسعار السلع في الأسواق العالمية
- تعزيز الشراكات الدولية مع مختلف الشركات الأجنبية لتطوير الصناعة التحويلية في الجزائر خاصة تلك التي تعتمد كثيرا في جلبها من الأسواق العالمية مثل الصناعة النسيجية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والمعرفة لدعم الابتكار وتكوين الكفاءات المحلية.
- تطوير المجمعات الصناعية عبر إنشاء مناطق صناعية شاملة تتضمن التجهيزات الأساسية اللازمة مثل الخدمات اللوجستية، والموارد الطاقوية، والمياه، بهدف دعم وتقوية النشاط التحويلي، مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار ورفع الإنتاجية.
- دعم وترقية الصناعات الإنتاجية ذات المردودية الكبيرة، بما في ذلك صناعة المواد الغذائية والصيدلانية وصناعة الحديد والصلب.

6. المراجع

1. ف ق / ص س. (13 01, 2024). نمو صادرات قطاع الصناعات الغذائية 11% العام الماضي. تاريخ الاسترداد 28 11, 2024، من وكالة الأنباء الأردنية:
<https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=268331&lang=ar&name=news>
2. ارتفاع في نسبة انشاء المؤسسات وانخفاض نسبة المؤسسات المشطوبة. (08 12, 2020). تاريخ الاسترداد 16 10, 2024، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:
<https://www.commerce.gov.dz/statistiques/davantage-de-creations-d-entreprises-et-moins-de-radiation-au-1er-trimestre-2017>

3. الطيب عيادي، وام الخير العقون. (18 05, 2021). دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*، 05(01)، الصفحات 306-391.
4. الكحلوت هشام عبد الكريم ابراهيم. (31 12, 2021). العوامل المؤثرة على انتاج الصناعة التحويلية في فلسطين. *مجلة اقتصاد المال والاعمال*، 5(4)، الصفحات 304-339.
5. باية ساعو. (2017). الصناعات التحويلية في الجزائر و آفاق ترقيتها. *طروحة دكتوراه*. الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر العاصمة : جامعة الجزائر 3.
6. بوابة وزارة التجارة و ترقية الصادرات . (08 12, 2020). *ارتفاع في نسبة انشاء المؤسسات و انخفاض نسبة المؤسسات المشطوبة*. تاريخ الاسترداد 16 10, 2024، من وزارة التجارة و ترقية الصادرات: <https://www.commerce.gov.dz/statistiques/davantage-de-creations-d-entreprises-et-moins-de-radiation-au-1er-trimestre-2017>
7. دعمي محمد. (30 06, 2024). دور و مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. (مجلة دفاتر بوداكس، المحرر) 13 (01).
8. سلى صالح. (2021). تحليل الاداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 الى 2019. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، 15 (1)، الصفحات 183-200.
9. عبدوس عبد العزيز. (2013). تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير). *مجلة الباحث*، 13، الصفحات 83-92.
10. عقومة لحسن، و جنيدي مراد. (2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019). *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية* (8)، الصفحات 526-545.
11. قيطون مهدي. (2017). مساهمة الاستراتيجية الصناعة الجديدة في اداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*، الصفحات 270-283.
12. مونية ركرات، محمد رضا بوشوخي، و غريسي صدوقي. (23 09, 2020). واقع و اهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي الجزائري. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الانسانية المعمقة*.
13. وزارة السياحة و الصناعة التقليدية . (2024). *موقع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية*. تاريخ الاسترداد 24 11, 2024، من <https://www.mta.gov.dz/%d9%87%d9%8a%d8%a7%d9%83%d9%84->
14. وسيلة مسعود، و رابح بلقاسم. (2017). الصناعات التحويلية في قطر-دراسة تحليلية للفترة 2011-2016. *المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية*، 8، 141-158.
15. يعقوبن صليحة. (2020). واقع الصناعات التحويلية و دورها في تطوير الاقتصاديات العربية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية*، 12، الصفحات 170-180.

المواقع:

16. www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm
17. <https://www.ons.dz> www.trademap.org
18. www.industrie.gov.dz
19. www.worldbank.or
20. www.amf.org.ae
21. www.aidsmo.org